

القلب وحده لا مفهوما للذكور لا قال صرف الجمع افعال متوالية فلا يصدق عليه فعل واحد  
لا نقول هو فعل واحد ولا تعد متعلقة فانها في وصفه بالوحدة كما يقال صديق من به عمل  
والمعنى هو صديق للقوم مثلا وتحقق ان الرب قد يوصف بالوحدة الحقيقية ليدن وحده  
والاعتبارية كغيره واحد وصرف الجمع من قبيل الثاني لا يوجب على ذي ملكة والملاح  
لغة سا على فاعله الجملة التامة على الجملة مطلقا وعرفا ما يدل على اختصاص الملاح بوع  
من الفضائل ثم لا يخفى بعد ان كل ما سبق النسبة بين معانيها فالوجهي يكون بين علمه وبين  
من الجملة العرفي والتقدير العرفي موضح العرفي والتساوي بان يصادق كمالا من الجانبين يكون  
بين الجملة العرفي والتقدير العرفي وعكسه والمطلق بان يصادق كليا من جانب واحد يكون  
بين الجملة العرفي والتقدير العرفي اذ اقيمت المعنى في العرفي بخصوصها للذكر والاسم ان يحتمل قوله  
السيد وبين الجملة العرفي والتقدير العرفي بالنظر لعموم تعلقه به ولغيره ولخصوص معلق الذكر  
به وعلى وبين التكرير لصدق العرفي بالعمية وغيرها والتباين يكون بين الجملة العرفي بالنظر  
والتقدير العرفي لصدقها بالاسم فقط والتقدير العرفي بالاسم يصدق بذلك معجز وقيل للجملة  
والتكرير بان وقيل للمجرد مختص بالقول والتقدير مختص بالفعل قال السيد رحمه الله اعلم  
ان القول بخصوص ليس حرا بخصوصه بل لان ذلك على صفة التامال ومظهرها ومن ثم  
قال بعض المحققين من الصورية حقيقة الجزر اظها بالصفات التامال وذلك قد يكون  
بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهذا أقوى لان الافعال التي هي آثار السخا ولا تدعى  
ذاتا عقلية فصحة لا تصور فيها تختلف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلل منها  
مدلولها ومن هذا القبيل حده الله تعالى وتساويها على ذاتي وذلك انه تعالى حيث بسط  
لباط الوجود على حركات الاتحصى ووضع عليها مواضع كبر التي لا تتناهي فقد اشرف  
عن صفات كماله واظهرها بالذات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من  
ذرات الوجود يراد عليها ولا يصور في العالمت مشاهد الذرات ومن ثم قال السيد  
سبحانك للحصى تبا على ك انت كما انتبت على نصيبك انتهى ووجه قوة دلالة  
الافعال على الاقوال ان دلالة الاولى وانفس في عقلية ودلالة الثانية وضعية ولا يراد العقلية  
لتصل تختلف مدلولها عنها بخلاف الوضعية وهي لا يندفع ما يتوهم من مناقضة هذا القول  
لقول بعض الصوريين ان دلالة القول أقوى من دلالة الفعل ووجه ان ذلك اعين للتأمين  
محتلها كالاتي عاين تاما ما تقر وانما اثر المصنف الجملة الاسمية تالينا القرب ك  
لاقتناعه واقتناعه سور من بعد السجلتها ولاها الصفة الثانية اذ ان الصفة فيها الشارة  
على ان حضورها من اذ مستحق لجميع الجملة لا الاختيار بذلك وانما يكون علمه اعدا للجمع  
محقق من التعريف الفعلية لان التحقيق ان الاول ياب مع ما فيها من كمال التامني واما قول

عنى

بعض المحققين ان الثانية بلغ لا يتضمن التان بجميع الصفات اذ العرف اصفك بجميع صفاتك  
اذ المرد كما هو وصف بالجميل وكل من صفاته تعال جميل وعبارة جميعها التي في التعظيم  
المرد تاذك المراد بها بيجار الجملة لا الاخبار بل سيجود وتلك بولسوخ منها وان تفرغ  
الابعية فالعص الذي اراد بها التان في الفعلية لصدقه تلك الوحدة ويعبها اليك بولسوخ  
فالتان به اللفظ منها في الجملة للذي بها من حيث تفصيلها او في النفس من به انتهى وقول  
من حيث تفصيلها يحتمل ان يكون اخذ من مفاد الازم من الاستحقاق او صفة او من مفاد الفعل  
الدلت على الاحاطة بجميع الحامدات ملية لكل فخر من الحمد وبالقابل من التمر وبالقابل لجميع  
واما توجيه غير ابغيتها بانها الدلت على التجرد المتفاد استمرار من المضاع وهو الحق المتفاد من التوت  
والدوام المتفاد من الاسمية الدلت على ما يقابل الحمد من انواع الازم الذي استمرار متمرد على  
فلا يتخلو صفة من احصاء وبانها لخص في قول الجملة النفس بخلاف الاسمية فانها ظاهرة فيه  
فقط من حيث ان فصل الازم بانها الدلت عليه في التمام والاحكام على ان لا يباحا من  
يقضي ذلك فمرد وجميع ذلك اما الاول والثاني الاسمية تعديتات جميعها بمعنى وجه  
اظهرها من لا فادتها استغراق جميع الحامدات الازم وهو اظهر من دلالة التمام ودعوى مفادها  
ذلك بانها ليس فيها الاثار بصفة وحده بخلاف الفعلية كما مر منوعة بان الاسمية  
تفيد التان بان كل احد مستحق لها ومختص بها كما دل عليه الاما التعريف والجزان الاطمان  
كانت الاستغراق فظاهر او العجس كما قاله الرضخري في حذرة في الثانية على استحقاق  
للجنس او لخصاصه انه لا يرد من غير اذ لو ثبت لكان للجنس في حذرة في ذلك  
الاستحقاق والاستحقاق من التان بانها كانت بصفة وحده اظهر في عبارة الامعة لتضمن  
تلك الصفة التان للجمع الجملة لان كل احد معناه كل تان بجميل وكل من صفاته تعال  
جميل ولا يرد على الرضخري ان ما يوجب الحمد من افعال العباد تان على وجهه في الاعتزال  
من حذرة في الافعال لان منه انه تعالى خالق القوى والقادر فهو مستحق له باعتبار هذا الاعتبار  
او العباد كما نقله ابن عبد السلام واختره الورداني فذلك اذ المعنى ان الحمد الذي حمد الله  
نفسه وحمد الله به النبي كونه اوليا كونه مختص به والعرفي حمد من ذلك فلا يرد من نوعه وانما  
حصر الازم في انك ليرحل تناويعه فانه قارىء لا يوصف بالمعولية ومن ثم لا اول  
كفر لا قضا كجعل تعال صلا للحوادث لمحدث حذرة فقه فم لان ثبوت شيء لا يرد على استحقاق  
قيامه به ثبوت الدار بدين واما الثاني فلانه بعض ما صدق عليه جمعا للاولى من الدعاء والتبوت  
التان من المعاني والحال والاستقبال ولا يرد لان في فعلية في عقاب التامة والى كلامه عرفت  
ذلك واما الثالث فهو عني من الازم وهذا دلالة الاسمية عليها من نوعه بان حذرها طرف وساطة  
فعل بنا على ما ذهب اليه الجاهل والرضي وكل اسمية حذرها فعل تعال التجرد كالفعلية